MERS
MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AN-NAHAR
Date : 28-11-96
Photo No. : 108

الخطوط الحمر والنيات السوداء

عندما سينكبّ المؤرّخون في غد قريب على دراسة السياسة اللبنانية في ظل لطائف، سيكون عليهم بالتأكيد التوقف مليا عند احداث الاسبوع الممتد من الاحد لواقع فيه ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٦ الى السبت في ٣٠ منه. فإن هذا الاسبوع لذي افتتح بإطلالة تلفزيونية طويلة لرئيس الجمهورية، وان يكن شكلها اكثر انباء ن مضمونها (على جري العادة؟) والذي قد ينتهي، او سينتهي بسدل الستار على فصل معركة الحريات الاعلامية بعد أن تكون تخللته جلسات مناقشة البيان الوزاري بالتصويت على الثقة، فضلا عن اختبار قوى جديد بين الاتحاد العمالي والسلطة (او ضدها) هذا الاسبوع اذاً يؤمن لمؤرّخ الغد مادة غنية يقوت على مراقب اليوم فهم كامل مدلولاتها.

و هذا الاسبوع سيشكل في نظر المورّخ منعطفا لا تقل اهميته عن التي باتت تسب، وعن حقّ، الى مخاض الحكومة الحريرية الثانية، فمعركة التمديد ثم مسرحية لقانون الانتخابي. بل ربما سيفوقها وطأة على مسار الجمهورية الثانية ومصيرها.

انه اسبوع مفصلي اذاً. ليس لأنه سيغيّر حياتنا. وانما لأنه قد يفير فهمنا للحياة لعامة في لبنان ما بعد الطائف. فخلاله، قد تنجلي اخيرا حقيقة ما يعرف بالخطوط لحمر فيثبت للأعين الموقع الذي ارسيت عليه، او على العكس تظهر ليونتها.

اول ما يسأله الصحافي العربي او الاجنبي عندما يلتقي زميلاً لبنانيا هو عن الهامش لمتاح للتعبير الحر. ففني عن القول ان سمعة لبنان لم تعد تحتمل شعار "بلد

لحريات". وبإزاء هذا السؤال، تختلف الاجوبة باختلاف الانتماء السياسي. فالذي يعد نفسه من معارضي جمهورية الطائف والوجود السوري سيقول بقمع الحريات وبانتفاء اي تعبير حرّ. اما الموالي لتلك الجمهورية وذاك الوجود، فإنه سيستعيذ من الشيطان ويستلهم المصلحة القومية، ثم يقول: "اما ترون كل ما يكتب؟ اما تسمعون؟ لم يتغيّر شيء. لبنان يبقى بلد الحرية" قبل أن يضيف "المسؤولة".

لكنه بذلك، ورغم كل الباطل الذي يجهد لاخفائه وراء كلام الحق، لا يكون بعيداً كثيرة واحدة عن الحقيقة كما تتبين للصحافي من الممارسة والاختبار المتواصل لهوامش الكلام. اذ تكفي مقارنة ما كان يكتب قبل اربع سنين بما كتب في السنة والنصف الاخيرة، وتحديدا منذ بدأت في آذار ١٩٩٥ معركة تعديل المادة ٤٩ من الدستور لتبيان مقدار التقدم المسجل إن في موضوع الكلام او في رفع سقفه، حتى صار عند معظم الصحافيين اقتناع بأننا دخلنا عصر الديموقراطية على الطريقة المكسيكية او المصرية: حرية تعبير واسعة لا يحدها إلا خطّ احمر واحد، سقف السلطة الفعلية، وان تكن خارج البلد، فيما احتمالات تداول السلطة تبقى معدومة. لا تحديد هذا الخط الأحمر، فتلك كانت المسألة، وذلك كان التساؤل الذي كنا نردّ به على سؤال الزميل الاجنبي. ما الموضوع الذي نمنع انفسنا من طرحه؟ او بالاحرى أين يبدأ المنع؟ هل ينحصر في اعلى الهرم؟ ام انه يغطي الهرم بأكمله، اي التركيبة السورية – اللبنانية بكل تفاصيلها؟

على هذا التساؤل، سيأتي الردّ هذا الاسبوع بعدما وضع نجاح واكيم اصبعه على الجرح. ولا همّ ان كان واكيم يتصرّف عن معرفة أم لا. المهم هو ان نعرف هل يكون متاحا البناء، تحليلا، على ما اتى به نجاح واكيم، مصرحا بما اتّفق على ابقائه في حدود الهمس. والاهم من ذلك ان التوضيح، ان اتى (ولا يمكن اعتبار رد فعل الصحم قائصوه كافيا في هذا المجال) فهو سيتزامن مع ايضاح لحدٍّ آخر في السياسة اللبنانية، او اللبنانية – السورية تفرضه هذه المرّة المجابهة بين الاتحاد العمالي والسلطة. لا اوهام عند احد في تبديل الطاقم المولج ادارة شؤون البلاد بالتعيين، انما ثمة تساؤل متواضع حول امكان التأثير في السياسة المرسومة وتاليا حول تحديد هوية من يرسم هذه السياسة، كما ألمح واكيم.

اسبوع مفصلي، لا بد إذاً ان نسعى الى فهم ادنى تفاصيله. إلا اذا اهتنا النيات السوداء عن التمعّن في حدود الخطوط الحمر.

سمير قصير